Editor-in-Chief
Fakhri Karim
AlMada
General Political daily
13 November. 2010
http://www.almadapaper.com
Email: almada@almadapaper.com
4
صفحات

حكاية اول مجلس تاسيسي واول حكومة عراقية

في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ قام الشيخ عبد الرحمن الكيلاني النقيب (١٨٤٥-١٩٢٧) بتشكيل اول وزارة عراقية بعد تأسيس الدولة العراقية ولم تنبثق الوزارة عن مجلس منتخب بل جاءت بأمر من الحاكم البريطاني على العراق السير برسي كوكس الذي كلف النقيب بتأليف الوزارة وعرض اسماء وزرائه عليه للمصادقه عليها صدرت موافقة كوكس على الحكومة

في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٠ وقد ضمت ثمانية وزراء اضافة الى رئيس الوزراء نفسه وغالبا ما توصف هذه الحكومة بانها حكومة وطنية في ادبيات السياسة العراقية والتاريخ السياسي الحديث للعراق، وهي تشبه مع الفارق مجلس الحكم الذي شكله بول بريمر الحاكم الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، ثم انبثقت من مجلس الحكم اول وزارة عراقية بعد سقوط نظام صدام وقد واجه مجلس الحكم والحكومة المؤقتة معارضة شديدة من بعض الاطراف العراقية واطراف عربية كثيرة، حتى ان الجامعة العربية لم تعترف بها الا بعد ان اعترف بها مجلس الامن الدولي. ان حكومة عبد الرحمن النقيب تشكلت في ظل احتلال بريطاني مباشر، واتخذت جملة من القرارات والتشريعات فاذا كانت الحكومة غير شرعية لانها تأسست في ظل الاحتلال فمعنى ذلك ان رئيس الوزراء والوزراء وكل مواقفهم وقراراتهم لا تتمتع بالشرعية، وهذا ما لا يقوله احد اليوم ان اعتبار الحكومة المؤقتة الحالية غير شرعية لانها تشكلت في ظل احتلال اجنبي يستوجب اعتبار حكومة النقيب وما بعدها من وزارات غير شرعية . على الاقل حتى عام ١٩٣٣ (تاريخ استقلال العراق ودخوله عصبة الامم) . لانها تشكلت ايضا في ظل الاحتلال الاجنبي فلا يمكن وصف الاولى بالوطنية والشرعية، ووصف الثانية بالعميلة وغير الشرعية وكلتاهما نشأت في ظل احتلال اجنبي. انتخابات المجلس التأسيسي العراقي في ظل الاحتلال في ٢٧ آذار ١٩٢٤ افتتح الملك فيصل الاول المجلس التأسيسي العراقي، وهو اول برلمان في الدولة العراقية الجديدة وكان الهدف الرئيسي من تشكيل المجلس هو المصادقة على المعاهدة العراقية . البريطانية كي تصبح نافذة المفعول ولكن تصديق المعاهدة قبل النظر في تدوين دستور البلاد امر لا ينسجم مع الاصول الدستورية في البلدان الديمقراطية اذ لا يصح النظر في تصديق معاهدة مع دولة اجنبية قبل تحديد وضع البلاد من حيث شكل الحكومة وتحديد سلطاتها وصلاحيات اجهزتها. وكانت انتخابات المجلس التأسيسي العراقي قد صارت مثار جذب وشد بين الاطراف السياسية والعشائرية والحكومة فقد بدأ العمل لاجراء الانتخابات في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٢ لكنها تعرضت للتأجيل بسبب فتاوى علماء الشيعة الذين اصدروا فتاوى بمقاطعتها وحرمة المشاركة فيها، لانها تمهد للمصادقة على المعاهدة مع بريطانيا فقد افتى الشيخ محمد حسين النائيني والسيد ابو الحسن الاصفهاني والشيخ مهدي الخالصي فتاوى اعتبروا فيها المشارك (كمن حارب الله ورسوله واولياءه صلوات الله عليهم اجمعين) لذلك فشلت الانتخابات في النجف وكربلاء والكوفة والحلة والكاظمية ولم تقتصر المقاطعة على المناطق الشيعية وحدها، بل امتدت الى بعض المناطق السنية ايضا ففي الموصل وزعت منشورات تدعو الى مقاطعة الانتخابات كما افتى رجال دين مسيحيون بمقاطعة الانتخابات ومؤازرة المسلمين تمسكا بالوحدة الوطنية وحفاظا على المصالح المشتركة والتآلف الاجتماعي للشعب العراقي. من جانب اخر قام وزير الداخلية عبد المحسن السعدون بابعاد المعارضين للانتخابات فقد تم القاء القبض على الشيخ مهدي الخالصي وولديه وبعض اتباعه، ثم تم اقتياده ليلا الى محطة القطار بصحبة قوة كبيرة من الشرطة والجيش حيث تم نقله الى البصرة، ثم ابعد من هناك الى ايران اعلن علماء النجف تضامنهم مع الخالصي معتبرين نفيه اهانة للدين والشعب، فقرروا مغادرة الساحة العراقية طوعيا ففي ٢٧ حزيران ١٩٢٣ غادر تسعة من المجتهدين النجف، وهم المرجع الديني السيد ابو الحسن الاصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني، والشيخ جواد الجواهري وعلي الشهرستاني وعبد الحسين الشيرازي واحمد الخراساني ومهدي الخراساني وحسن الطباطبائي وعبد الحسين الطباطبائي. كما وجهت اتهامات للحكومة بتزوير الانتخابات كي تأتي بالموالين لها، والمستعدين للتصديق على المعاهدة البريطانية، حيث فاز ٧٤ من مرشحي الحكومة من مجموع ٨٩ مرشحا ولم يفز من المعارضين سوى ١٥ مرشحا لقد كان التزوير فاضحا في انتخابات المجلس التأسيسي ففي مدينة الكاظمية الشيعية حصل الساسة الشيعة على اصوات اقل من غير الشيعة او حتى غير المسلمين فقد حصل جعفر ابو التمن على ١٩ صوتا، وعبد الحسين الجلبي على ١٦ صوتا، وعبد الغني كبة على ١٤ صوتا، والسيد محمد علي هبة الدين على ١٢ صوتا، في حين حصل عبدالله الدليمي على ٣٨ صوتا، وعبد الجبار الخياط وهو مسيحي على ٣٢ صوتا، وحصل مناحيم دانيال وهو يهودي على ٢٦ صوتا.. كل تلك الاحتياطات لم تمنع من تباطؤ المجلس في التصديق على المعاهدة اذ بقي المجلس يناقشها مدة شهرين حتى اضطر الملك فيصل للتدخل عندما اجتمع باعضاء المجلس ابلغهم بتهديد بريطانيا بايجاد صيغة انتداب اخرى اذا لم يصادق المجلس على المعاهدة لم يؤثر حديث الملك كثيرا، ولم يتم الاتفاق على التصديق على المعاهدة ولم يبق سوى يوم واحد على الانذار البريطاني، لكن لم يحضر النواب كي يكتمل النصاب، فجرى استعمال شتى الوسائل من رجاء وتضرع الى الحاح، وربما التهديد او العنف مع بعضهم قال الحاج ناجي الكرادي ان رجال الشرطة سحبوه من فراشه ووضعوه في السيارة، وكان لا يدري هل سيأخذونه الى المقصلة ام الى مكان اخر في العاشرة والنصف من ليلة ١١ حزيران ١٩٢٤ امكن جمع ٦٨ نائبا من مجموع ٩٥ نائبا في تلك الاجواء المتوترة والضغط الذي مورس على النواب جرى التصديق على المعاهدة بموافقة ٣٧ صوتا، ومعارضة ٢٣ صوتا، وامتناع ٨ اصوات. مع كل هذه الاجراءات التعسفية والترهيب والتزوير بقي المجلس التأسيسي العراقي ينظر اليه كانجاز وطني هام في ظل سلطة الاحتلال ومنبر وطني حر يمارس دوره في سن التشريعات والتصديق على الاتفاقيات منح الثقة للحكومات رغم ان مجلس عصبة الامم قد فرض الانتداب البريطاني على العراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٥. قام المجلس بسن اول دستور عراقي، هو في الحقيقة نسخة معدلة قدمتها دار الاعتماد البريطاني برئاسة السير برسي كوكس، ومستشارين انكليز آخرين في ٣ نيسان ١٩٢٤ قدم رئيس الوزراء لائحة الدستور الى المجلس التأسيسي العراقي ليصوت عليها وفي ٧ نيسان ١٩٢٤ انعقد المجلس لدراسة مشروع الدستور، وبعد ست عشرة جلسة وافق عليه مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة ارسل الدستور الى عصبة الامم وفقا للمادة الاولى من صك الانتداب فوافقت عليه. بقي هذا البرلمان العراقي قائما ٣٤ عاما (١٩٢٤-١٩٥٨)

"فـرجــت "

ضاقت ولما استحكمت حلقاتها

فرجت وكنت أظنها لا

تفرج

الإمام الشافعي

«فرجت «..حين ترسخ لدينا الإحساس بأن هذا الوطن هو الحضن الذي يحتوينا، ولا حضن سواه، في كثير من أحيان لا نعرف إذا كان الساسة العراقيون يحبون وطنهم أم لا، يخلصون له أم ينتقمون منه، يبنونه بالحب والوئام، أم يهدمونه بالأنانية والمحسوبية .
ملايين من العراقيين كانوا يشعرون بالقلق والغضب ، من الخلافات السياسية التي كادت تعصف بالبلد .
ضاقت ولما استحكمت حلقاتها .. فرجت ، والانفراج حدث حين توقف كل فريق عن إطلاق تصريحاته النارية التي تعبث بها الصحف والفضائيات وتشعلها نارا.
«فرجت «.. لأن العراق يتغير بالفعل، ومن لا يؤمن بذلك ولا يكون مستعداً للتعامل بروح مناخ التغيير، سوف يتحول بمرور الوقت إلي صوت نشاز وبضاعة انتهت صلاحيتها .
العراق يتغير ، وهذا معناه أن المشاركة السياسية ستحل محل الاحتكار، وأن الأغلبية المطلقة لا وجود لها في اللعبة الديمقراطية.. وأن الحوار هو اللغة الرسمية المعتمدة بين المتنافسين.
العراق يتغير ، وهذا معناه أن القانون هو الحكم العادل الذي نلجأ إليه، العدالة التي لا تنحاز ولا تميل ولا تدين إلا للقانون.
«فرجت «.. لأن الوطن هذه الأيام في حالة يعيد ترتيب أشيائه بعناية واهتمام . عشرات القضايا والموضوعات والعلاقات المشتبكة والملتبسة تحتاج إلى إعادة ترتيب، لأننا نعيش في فترة تغيير .
العراق يتغير ، ولا بديل عن الحوار ، وأن تستمع كل الأطراف لبعضها البعض.. وهناك عشر قضايا على الأقل تحتاج لفتح ملفات ساخنة.
ضاقت ولما استحكمت حلقاتها.. فرجت.. وما بعد المطر والزوابع إلا صفاء الجو ، ولكن بشرط أن يترسخ لدينا الإحساس بأنه لا حضن يمكن أن يحتوي العراقيين غير هذا الوطن.
ليست أماني وأغاني وشعارات، ولكنها روح الوطنية العراقية التي تجعل العراقيين جميعا روحا واحدة في جسد واحد، لمواجهة المحن والأزمات.
روح الوطنية العراقية التي ظلت هائمة بين السماء والأرض، تأسف لأحوال أبناء الوطن الذين أصبحوا مثل الإخوة الأعداء.
«فرجت «.. لأن العراق يتغير نحو الأحسن والى الأفضل ، وترتفع فيه درجات الوعي تدريجياً، رغم الانفلات الحادث ولكن في النهاية لن يصح إلا الصحيح.
فرجت لان العراق قوي ومتماسك ويقف على أرض صلبة، رغم المظاهر التي تبدو على السطح، وتثير في داخلنا مشاعر الحزن والضيق والقلق.
«فرجت» .. لان الحوار دعا إليه المواطن العراقي « مسعود بارزاني «، واحد من أولئك الذين إذا دخلوا قاعة حرصوا على إضاءة النور قبل دخولهم، وإذا عبروا عتبة أدركوا إنهم يعبرون إلى المستقبل ، وإذا جلسوا خلف طاولة تذكروا آباءهم وفكروا في أبنائهم .

علي حسين

العمود الثامن